الأمم المتحدة

TD/B/C.II/L.5

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
5 May 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢-٦ أيار/مايو ٢٠١١

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز الرئيس ٢

افتتاح الدورة ٢

ثانياً - المسائل التنظيمية ٧

ألف- افتتاح الدورة ٧

باء - انتخاب أعضاء المكتب ٧

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٧

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – موجز الرئيس

افتتاح الدورة

١- أدلى السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، بالبيان الافتتاحي للدورة، وأدلى ببيانات أيضاً (أ) ممثل ليسوتو باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ و(ب) ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية؛ و(ج) ممثل غانا باسم المجموعة الأفريقية؛ و(د) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ و(ه) ممثل السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(و) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ و(ز) ممثل الاتحاد الأوروبي. كما أدلى ممثلو الدول التالية ببيانات باسم بلدانهم: بيرو والصين والفلبين وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢- وتناول الأمين العام للأونكتاد، في بيانه، البندين الموضوعيين من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة وهما: أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية من خلال سياسات تنظيم المشاريع والعلم والابتكار. وشدّد الأمين العام على أهمية الاستثمار في البنية التحتية مشيراً إلى أن هذا الاستثمار يشكّل جزءاً رئيسياً من التدابير المُحفِّزة التي اعتمدتها مختلف الحكومات في السنوات القليلة الماضية. وفيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية، ذكّر الأمين العام اللجنة بموقف الأونكتاد المعتمد منذ أمد بعيد ومفاده أن القدرة الإنتاجية تشكّل عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية.

٣- وتطرّق الأمين العام إلى مسألة عالم الشركات عبر الوطنية المتغيِّر مسلطاً الضوء على أربعة جوانب رئيسية أولها أن حصة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر آخذة في التزايد. فقد شكّلت حصة هذه الاقتصادات نصف التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وثُلث التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٠. ثانياً، أصبحت الشركات عبر الوطنية التابعة للقطاع الخاص تشارك الآن في مجالات الأنشطة الاقتصادية التي كانت تُعتبر تقليدياً مجالات تنحصر في نطاق عمل القطاع العام، مثل توفير خدمات المرافق العامة وما يتصل بها من بنية تحتية. وتتحقق مشاركة هذه الشركات، في كثير من الأحيان، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشكّل استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ظاهرة متنامية في أقل البلدان نمواً أيضاً، حيث إنها يمكن أن تُسهم مساهمة هامة في الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. ثالثاً، لقد ظهرت أنواع جديدة من المستثمرين عبر الحدود، ولا سيما الصناديق الخاصة (مثل صناديق الثروة السيادية وصناديق المشاركة السهمية الخاصة)، والشركات عبر الوطنية من الجنوب والشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة. رابعاً، تلجأ الشركات عبر الوطنية على نحو

متزايد إلى استخدام الأساليب غير القائمة على المشاركة السهمية في تنظيم سلاسل القيمة العالمية.

٤- ولاحظ الأمين العام أن هذه التحولات قد أدت إلى البحث عن إرشادات سياساتية جديدة من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين التحرير والتنظيم، وبخاصة في سياق التحديات الإنمائية العالمية مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وشدّد الأمين العام أيضاً على ضرورة ضمان الاتساق بين السياسات الوطنية والدولية وكذلك بين سياسة الاستثمار وغيرها من السياسات العامة. وفي هذا الصدد، ذكّر الأمين العام بأن الأونكتاد قد استهل مناقشة حول الكيفية التي يمكن بها صياغة الاتفاقات الدولية بحيث تُراعي هذه الشواغل وذلك في منتدى الاستثمار العالمي الذي عُقد في سيامن بالصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥- وأكد الأمين العام أن الاستثمار في مرافق البنية التحتية الأساسية يشكّل عنصراً حيوياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية. فمن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يقترن بشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن يُسهم مساهمة بالغة الأهمية في تذليل عوائق التنمية في العديد من البلدان، حسبما تم التشديد عليه في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨*. واعترافاً بأهمية هذه المسألة والدور الذي تؤديه وكالات ترويج الاستثمار في هذا الصدد، قال الأمين العام إن الأونكتاد سيُنظّم احتفال توزيع الجوائز في مجال تشجيع الاستثمار، حيث ستحصل على هذه الجوائز وكالات ترويج الاستثمار التي أثبتت تفوقها في تيسير الاستثمار في مجال البنية التحتية. ولاحظ الأمين العام أيضاً أن *استعراض سياسة الاستثمار* في غواتيمالا، الذي من المقرر أن يناقَش أثناء دورة اللجنة، قد أظهر بوضوح ما ينطوي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر من إمكانات لتوفير البنية التحتية، وهو ما تُظهره أيضاً التقارير المرحلية بشأن تنفيذ إثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة للتوصيات المتعلقة باستعراض سياسة الاستثمار في كل منهما، وهو ما سيُبحث أيضاً خلال هذه الدورة. كما أشار الأمين العام إلى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مختلف اجتماعات الخبراء، وبخاصة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٦- وشدّد الأمين العام على أن القدرة الإنتاجية تشكّل عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية. وفي هذا الصدد، أشار إلى سياسات العلم والابتكار وأكد ضرورة بحث الكيفية التي يمكن بها للابتكار أن يدفعنا نحو استهلال جولات جديدة من الاستثمار التي يُفترض أن تنشأ عن جميع أشكال سياسات تحقيق الاستدامة المتصلة مثلاً بالبيئة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٧- وأعرب المندوبون عن تأييدهم القوي لتناول البندين الموضوعيين الرئيسيين من جدول أعمال اللجنة. وأثنى العديد من المندوبين على حُسن توقيت تناول هذين الموضوعين بالنظر إلى قرب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في اسطنبول، والتحضير لعقد الأونكتاد الثالث عشر.

٨- ورداً على الملاحظات التي أبداها الأمين العام للأونكتاد بشأن الدور المتزايد الذي تؤديه الشركات عبر الوطنية في توفير خدمات المرافق العامة. علّق عدد من المندوبين على استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية. وبينما كان هناك اتفاق عام على الدور الذي يمكن لهذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤديه، فقد لاحظ بعض المندوبين الحاجة إلى توفر ثلاثة عناصر أساسية أخرى - هي الإرادة السياسية، وحيز اختيار السياسات العامة، والقدرات الإنتاجية - من أجل النجاح في الاستفادة من هذا الدور.

٩- وأشار عدد من المندوبين إلى أهمية تنظيم المشاريع، وبخاصة تنمية المشاريع المحلية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للاقتصاد المُضيف لكي يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان هناك توافق عام في الآراء على أنه، بالإضافة إلى توسيع القدرات الاستيعابية، من المهم أيضاً توفّر بيئة خارجية تمكينية ووجود اتساق في السياسات على المستويين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، دعا عدد من المندوبين إلى توسيع برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع (برنامج "إمبريتيك") والمساعدة التقنية التي يقدمها بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠- ورحَّبت جميع الوفود بما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجال البحث والتحليل، والتعاون التقني وبناء توافق في الآراء في مجال الاستثمار والمشاريع، وأعربت عن تقديرها لهذه الأنشطة. وأشار أحد الوفود، بصفة خاصة، إلى الدور الرائد الذي يؤديه الأونكتاد بوصفه مساهماً رئيسياً في عملية رسم سياسات الاستثمار. وقد حظي النشاطان الرئيسيان للأونكتاد - *تقرير الاستثمار العالمي ومنتدى الاستثمار العالمي* - بتأييد عدة وفود. بل لقد أُشير إلى *منتدى الاستثمار العالمي* الذي عُقد في سيامن بالصين باعتباره المنتدى الأنشط والأرفع مستوى لتبادل الآراء بشأن المسائل المتصلة بسياسة الاستثمار في عام ٢٠١٠، وأُشيد بالشكل الجديد الذي صيغ به *تقرير الاستثمار العالمي* - وبخاصة قسمه الجديد المخصص لقضايا الاستثمار في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق ببناء القدرات، لاحظت اللجنة أن *استعراض سياسات الاستثمار* يمثل أداة تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لتبادل أفضل الممارسات وأن زيادة الموارد والجهود ينبغي أن تُكرّس لتقديم المساعدة على سبيل المتابعة لتنفيذ التوصيات الناشئة عن عمليات الاستعراض. وتم التشديد بصفة خاصة على ضرورة تكثيف الأنشطة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما بشأن منع وتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. وفي هذا الصدد، شدَّدت بضعة وفود على أن تلك الأنشطة ينبغي أن تواصل وتحصل على دعم مالي من الشركاء في التنمية. كما أُشير إلى المساهمة الهامة لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وضرورة أن يواصل الأونكتاد دعم قطاع التأمين. كما سلَّطت عدة وفود الضوء على الدور المحوري لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، ونوَّهت

هذه الوفود بالعمل الموضوعي الذي تضطلع به الأمانة في هذا المجال، ولا سيما فيما يخص *تقرير التكنولوجيا والابتكار*.

١١- وفي سياق المناقشة المتعلقة بأهمية الاستثمار في البنية التحتية، أتيحت للجنة فرصة حضور العرض الذي قدمه ممثل مشروع PlanetSolar للإبحار حول العالم في قارب يعمل بالطاقة الشمسية. وفي هذا السياق، لاحظت الأمانة تزايد الفرص المتاحة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لا في البلدان المتقدمة فحسب وإنما في البلدان النامية أيضاً. ونتيجة لانخفاض تكلفة بعض أنشطة البحث والتطوير وكذلك لتقلُّص الوقت بين البحث والتطبيق، بات من المجزي الاستثمار في التكنولوجيات لصالح الفقراء.

١٢- واستجابةً لطلب من الدول الأعضاء، أطلع مدير شعبة الاستثمار والمشاريع اللجنة على الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات المستجدة في سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وأكد أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد سجّلت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٠، ولكنها ظلّت أقل بنسبة ٢٥ في المائة من المستوى السابق للأزمة وبلغت نصف مستوى الذروة الذي سُجِّل في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الزيادة بنسبة ١٠ في المائة في التدفقات الواردة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فقد شهدت البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على مدى سنتين متتاليتين. إلا أنه لاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فاقت ٥٠ في المائة من المجموع.

١٣- وفيما يتعلق بآخر التطورات على صعيد سياسة الاستثمار، قال إن السنة الماضية قد شهدت تحوُّلاً نحو مزيد من التنظيم والتقييد للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني. وعلى المستوى الدولي أيضاً، أخذت قضايا حقوق الدول في التنظيم، ومسؤولية الشركات، والسياسة الاجتماعية والبيئية، تحظى بمزيد من الاهتمام. وفي الوقت نفسه، استمر تكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية. واختتم المدير عرضه باقتراح ثلاث توصيات على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بضرورة وجود آلية تنسيق عالمية فعالة وأكثر قوة فيما يخص سياسات الاستثمار الدولية: (أ) توحيد العدد الهائل من معاهدات الاستثمار للتخلُّص من أوجه التداخل وعدم الاتساق وسد الثغرات؛ و(ب) تحسين التنسيق الدولي لنُظُم صنع السياسات فيما بين مختلف نُظُم سياسات الاستثمار وكذلك بين سياسة الاستثمار وغيرها من مجالات السياسة العامة مثل التجارة والتمويل؛ و(ج) ربط سياسة الاستثمار باستراتيجية التنمية الإجمالية.

١٤- ورأى العديد من المشاركين أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً رئيسياً في معالجة القضايا الراهنة المُلِحة على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذه تشمل: (أ) زيادة الإنتاجية الزراعية ومنع حدوث أزمات غذائية؛ و(ب) بناء القدرة الإنتاجية وتنويع الهياكل

الإنتاجية؛ و(ج) تحقيق أمن الطاقة وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأشار بعض الوفود أيضاً إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستثمار الأجنبي وإلى التفاوت بين الجنسين، في حين أشارت مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى الحاجة إلى تكنولوجيات متقدمة لخفض تكاليف الخدمات اللوجستية المرتفعة في مجال التجارة.

١٥- وتم الاعتراف مع التقدير بالأنشطة التحليلية وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما يشمل بصفة خاصة *تقرير التكنولوجيا والابتكار* وعمليات استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وطُلِب من الأونكتاد أن يواصل تعزيز عمله في هذا المجال وأن يوسّع نطاق عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتشمل بلداناً نامية أخرى على أساس طلبات البلدان، وشُجِّع الشركاء في التنمية على تقديم دعم مالي مستمر لعمليات الاستعراض هذه. واعتُبِر إعداد عمليات الاستعراض نشاطاً مفيداً يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبناء قدراتها الوطنية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار كأداة للتنمية. كما أعربت عدة مجموعات عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، خصوصاً عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ورحبت هذه المجموعات باستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو، وهو الاستعراض الذي نُشِر مؤخراً، كما رحّبت بالاستعراض الوشيك الخاص بكل من الجمهورية الدومينيكية والسلفادور.

١٦- وقد شكّل مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية مجالاً آخر من مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار اعتبرته معظم الوفود مجالاً بالغ الأهمية. وشدّدت الوفود على ضرورة استغلال الفرص المتاحة في هذا المجال وأشارت إلى *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠* الذي صدر عن الأونكتاد والذي يصف الكيفية التي أخذت بها التطورات التكنولوجية تتيح العديد من الفرص الجديدة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك الهواتف النقالة، للمساعدة في الحد من الفقر. كما أشارت مجموعة أخرى إلى التعاون الممتاز للأونكتاد مع رابطة التكامل الأمريكية اللاتينية بشأن مواءمة قوانين الفضاء الإلكتروني على المستوى الإقليمي، وهو أمر اعتُبِر بالغ الأهمية. وشجعت أغلبية الوفود الأونكتاد على مواصلة عمله بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١٧- افتتح السيد موريس بيتر كاغيمو كيوانوكا (أوغندا)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها الثانية، الدورة الثالثة للجنة التي عُقِدت في قصر الأمم بجنيف في ٢ أيار/مايو ٢٠١١.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٨- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١١، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد كينيتشي سوغانوما (اليابان)

نواب الرئيس: السيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا)
السيدة لويز كاباييرو دي كلولاو (بيرو)
السيدة جولاد أوريمولوي (نيجيريا)
السيدة هيلي نييمي (فنلندا)
السيد ديمتري لياكيشيف (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد أنس علمي حمدان (المغرب)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٩- أقرّت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت (TD/B/C.II/11). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عند دورته الثالثة

'٢' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الثالثة

'٣' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن دورته الثالثة

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة والعشرين

(ج) تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً

٤- تشجيع الاستثمار من أجل التنمية: أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية

٥- تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار

٦- تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.